ورقة سياسية

النظام الشامل لحماية القواعد الأمريكية في منطقة غرب آسيا

تاريخ الإصدار: 30 أيلول/ سبتمبر 2023

W.A.R.C
West Asia Research Center

ورقة سياسية

النظام الشامل لحماية القواعد الامريكية

في منطقة غرب آسيا

2023-09-30

W.A.R.C
West Asia Research Center

المنطقة الوسطى الامريكية ونظام انشاء وتوسيع القواعد

تعتبر القواعد الامريكية أداة لاستعراض القوة والتهديد وحماية المصالح الأمريكية بشكل خاص فمنذ عهد بوش الابن والذي أعاد نشر عشرات القواعد في آسيا وأفريقيا وأوروبا بعدما تم تصفيتها بعد اتفاقية ريكيجافيك عام 1987 عند توقيع المعاهدة التي أنهت فعلياً الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحددت القواعد العسكرية والتسهيلات المسموحة لطرفي الحرب الباردة والتي تقلصت بنسبة 30 % وبلغ التقليص تدريجياً النصف مطلع القرن الواحد والعشرين , إلا أن منطقة غرب آسيا ظلت محل اهتمام كونها تحتوي مصالح وأهم تحالفات الولايات المتحدة الامريكية بعد الناتو (الذي جرى وضعه في الثلاجة في العقد الأول من إنهاء الحرب الباردة). وكانت سياسة نشر القواعد في منطقة غرب آسيا ترتكز على اتجاهين رئيسيين:

1- **الاتجاه الثابت**: وهو إقامة وتطوير قواعد عسكرية ثابتة تحمي المصالح الامريكية الدائمة كالنفط والممرات البحرية وتحمي الحلفاء الرئيسيين في المنطقة وعلى رأسهم الكيان المؤقت والسعودية وتركيا وبعض الأنظمة التي تربطها شراكات عسكرية واقتصادية مع الامريكيين.
2- **الاتجاه المتغير**: والذي تخضع فيه عمليات انشاء القواعد للظروف التي تحقق متطلبات الاستراتيجية الامريكية قصيرة أو متوسطة المدى كما تخضع فيه لعملية الاستجابة الامريكية للأزمات الاقليمية الكبيرة أو المتوسطة.

وحيث أن منطقة غرب آسيا هي منطقة محكومة بالأزمات بسبب تدافع المصالح بين الولايات المتحدة وحلفاءها وبين القوى الاقليمية الناشئة والقوى الدولية الطامحة إلى تحقيق نفوذ في المنطقة.

التحول بعد احداث 11 أيلول 2001

تسببت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 بانقلاب الصورة وعودة الامريكيين للتورط مباشرة في المنطقة مما رفع نسبة الوجود العسكري الامريكي إلى مستويات لم يبلغها إلا في حرب الخليج الثانية 1990-1991، وكان على المخططين العسكريين الامريكيين اجتراح خطط للتدخل يدمج فيها بين التدخل العسكري الكلاسيكي الذي كان معتمداً خلال الحرب الباردة وبين تدخل يعالج ما أسموه الارهاب العالمي ويقاتله ويقضي عليه.

كانت الخطوة الأولى والرئيسية في تغيير العقيدة العسكرية الامريكية الاجنبية (التدخل الخارجي) هي التعديل في وظيفة القيادة العسكرية المركزية الأمريكية التي كانت منذ تأسيسها عام 1982 لتستجيب لشروط الانتشار الامريكي في لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي ومجيء نظام ضعيف متحالف مع الولايات المتحدة فتأسست القيادة العسكرية الامريكية كقوة شبه مؤقتة تستعمل للتدخل في الازمات وكانت تابعة عملياتياً للبحرية الامريكية.

خريف العام 2001 تم اعادة صياغة وظيفة القيادة المركزية كجيش مستقل يتبع للجيش الأمريكي، الصياغة لحظت انشاء جيش امريكي مصغر يتمتع بكل الاختصاصات الموجودة في الجيش الامريكي:

- **هيئة اركان**
- **وحدة عمليات**
- **قوات برية**
- **قرات بحرية**
- **قوات جوية**
- **قوات خاصة**
- **وحدة تخطيط**
- **وحدة استخبارات عسكرية**
- **وحدة معلومات واستطلاع**
- **قيادة عسكرية ذات جنبة سياسية**

وتم تغيير تسمية القيادة المركزية إلى قيادة المنطقة الوسطى وبات لزاماً أن يعيد جنرال ركن على رأسها يتمتع بصلاحيات عسكرية واسعة فضلاً عن صفة سياسية تسمح له بالتعامل مع الدول التي تقع ضمن منطقة عمليات المنطقة الوسطى والتي بلغت مساحتها حتى اليوم (22.5 مليون ميل مربع) أما أهم ما كانت تمتلكه القيادة الوسطى فهو المال فقد سمح قانون اعادة تنظيم مسؤوليتها وتغيير وظيفتها للقيادة الوسطى بميزانية ضخمة تتراوح بين 10 و15 % من ميزانية الدفاع الامريكية.

منذ العام 2001 اضطلعت القيادة الوسطى بكل ما يتعلق بالقواعد وبخطط الانتشار في غرب آسيا حيث خاضت حربين في 2001 ضد افغانستان و2003 ضد العراق وعلى أساس احتلالها لأفغانستان والعراق أعادت تنظيم وتوزيع القواعد في المنطقة وأدى مجيء الرئيس الامريكي باراك أوباما إلى اعتماد مبدأ أو استراتيجية أمريكية أسماها أوباما الاستراتيجية الذكية التي تجعل التكنولوجيا والتطور في العلوم العسكرية والادارية تحل مكان الاجراءات السابقة التي كانت معتمدة منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى أساس هذه الاستراتيجية تقرر الوصول بتكنولوجيا السلاح وخصوصاً الاسلحة الرادعة التقليدية إلى مستوى متقدم وانعكست أفكار أوباما على المنطقة الوسطى التي بدأت تعتمد ما يسمى بمنهج الانتشار الذكي والقواعد العسكرية الذكية حيث جرت إعادة نقل القوات السريعة الانتشار وهي توازي نسبة 30% من عديد المنطقة الوسطى من أماكن تموضعها وتكدسها في منطقة غرب آسيا إلى ثلاث ولايات أمريكية وذلك بعدما أثبت التدخل السريع في كل من افغانستان والعراق يوغوسلافيا وكوسوفو أنه قابل للانتشار والتصرف في فترات زمنية قياسية.

وعليه فقد باتت القوى المتبقية من عديد المنطقة الوسطى أرشق وتمتلك مرونة أكبر في العمل الدفاعي والهجومي. ثم أن أوباما ومن بعده ترامب أعادوا دراسة امكانية التقليص من الـ 70 % المتبقية من عديد المنطقة الوسطى واعادة ثلثيها إلى الولايات المتحدة وهو ما تم تخطيطه في عهد أوباما وتنفيذه في عهد ترامب.

وقد ابتكر أوباما فكرة الاستعانة بقوى محلية غير حكومية (NON STATE FORCES) لتنفيذ مطالب وحماية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة مع الابقاء على قوى امريكية عسكرية رمزية تنسق مع هذه القوى وتؤمن بقاء ولو رمزياً للولايات المتحدة في مناطق النزاع، حيث لم يتبق في منطقة غرب آسيا أكثر من عشرين ألف جندي بعدما وصل عام 2004 عديد الجنود المنتشرين في المنطقة إلى أكثر من 180 ألفاً. وقد أمن ذلك للولايات المتحدة التحول من صيغة الانتشار الكلي "الماكرو (MACRO)" إلى صيغة الانتشار "المحدود الميكرو (MICRO)" مع الاحتفاظ بكامل ميزات سياسات الولايات المتحدة الامريكية الماكروية الكلية في المنطقة مع التنويه أن المنطقة تراجعت من حيث الأهمية في أولويات الولايات المتحدة العالمية إلى المرتبة الثالثة بعد أوروبا (روسيا) والشرق الاقصى (الصين وكوريا الشمالية).

عكس الانتشار العسكري الامريكي الخفيف في منطقة غرب آسيا نتيجة لتغير الاولويات تحولين رئيسيين في التفكير الاستراتيجي الامريكي:

1- **ارتفاع حدة الصراع المحتدم بين إيران والولايات المتحدة في المنطقة.**
2- **ضرورة حماية "اسرائيل" المأزومة أمنيًا وسياسيًا.**

ولولا ذلك لكانت الولايات المتحدة أنزلت منطقة غرب آسيا في لائحة أولوياتها إلى المرتبة الخامسة أو السادسة.

المزايا المرتبطة بسياسة نشر أو انشاء القواعد الأمريكية:

بناءً على ما سلف فقد خضع إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا لظروف وأسباب استراتيجية مختلفة. وفي حين أن الآراء حول وجودها يمكن أن تختلف، إلا أن الامريكيين يرون العديد من المزايا المرتبطة بسياسة نشر أو انشاء هذه القواعد وهي:

التأثير على الأمن الإقليمي: فالقواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا تنشأ أساساً لضمان مصالح واشنطن وتساهم في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة وفق تلك المصالح. فهي تعمل كرادع ضد التهديدات المحتملة، سواء التقليدية أو غير المتماثلة، وتساعد على منع تطوّر حالة التحرر من خلال توفير وجود أمريكي واضح وإظهار الالتزام تجاه الحلفاء الإقليميين.

عمليات مكافحة (الإرهاب): تدعم القواعد العسكرية الامريكية جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة وفق النظرة الامريكية القائمة على أساس احتضان وتوجيه الإرهاب والتطرّف. وهي بمثابة مراكز عملياتية لأنشطة جمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة والاستطلاع، مما يسهل مراقبة وتعطيل الشبكات التي تستهدف مصالح واشنطن. وهذا يعزز القدرة على الاستجابة بسرعة للتهديدات الناشئة وحماية المصالح الأمريكية.

الانتشار السريع واستعراض القوة: إن وجود قواعد في غرب آسيا يسمح للولايات المتحدة بإبراز القوة العسكرية والاستجابة بسرعة لطفرات التحرر الإقليمية. وهي بمثابة مراكز لوجستية، مما يتيح النشر السريع للقوات والمعدات والإمدادات لدعم العمليات العسكرية. وتعزز هذه الميزة قدرة الولايات المتحدة على حفظ وادامة تدخّلاتها العدوانية والرد على التهديدات الناشئة في المنطقة.

التدريب والتعاون: توفر القواعد العسكرية الأمريكية فرصًا للتدريبات المشتركة والتعاون العسكري مع الشركاء الإقليميين. وتساعد هذه الشراكات في بناء وتعزيز قدرة الجيوش الإقليمية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني، وتعزيز القدرات الدفاعية الجماعية. كما أنها تسهل تبادل المعلومات والتنسيق، مما يؤدي إلى تحسين الأمن الإقليمي ويوفر لواشنطن فرصة العمل بسهولة.

الفوائد الاقتصادية: إن وجود القواعد العسكرية الأمريكية يمكن أن يكون له آثار اقتصادية "إيجابية أو سلبية" على البلدان المضيفة. وهي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تطوير البنية التحتية في محيط انشاء القواعد خاصة تلك القاعد المنشأة في الارياف أو الاطراف، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنفاق المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوجود العسكري الأمريكي أن يساهم في الاستقرار الذي يفضي إلى جذب الاستثمار الأمريكي، الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي.

المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث: يمكن للقواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا أن تلعب دوراً في تقديم المساعدة الإنسانية السريعة والإغاثة في حالات الكوارث أثناء الأزمات، اذا كان ذلك يصب في المصالح الأميركية المباشرة. تسمح مواقعها الإستراتيجية وقدراتها اللوجستية بالاستجابة السريعة وتقديم المساعدات في حالة وقوع كوارث طبيعية أو صراعات أو حالات طوارئ أخرى.

ومن المهم الإشارة إلى أنه رغم وجود هذه المزايا، فإن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا يعد مسألة معقدة ومتعددة الأوجه، وهناك أيضًا مخاوف وانتقادات مرتبطة بوجودها. ويمكن أن تختلف الديناميكيات الجيوسياسية والآراء المتعلقة بتأثيرها بين مختلف البلدان وأصحاب المصلحة في المنطقة.

سلبيات استضافة قاعدة عسكرية أمريكية

هناك عدة سلبيات لاستضافة قاعدة عسكرية أمريكية في بلد ما، وتشمل ما يلي:

المس بالسيادة الوطنية: إن وجود قاعدة عسكرية أجنبية على أراضي دول معتدة بالهوية يراها الوطنيون انتهاكًا للسيادة الوطنية والاستقلال. وقد يثير ذلك مشاعر من الغضب والاحتجاج في البلد المضيف ويؤدي إلى توترات سياسية واجتماعية فضلاً عن أنه يصبح خطراً من الناحية النظرية على سلامة وبقاء القواعد الامريكية في تلك البلاد.

الأمان والاستقرار: يمكن أن يؤدي وجود قوات عسكرية أجنبية إلى زيادة حدة التوتر والاستقرار في المنطقة. فقد يتعرض البلد المضيف لتهديدات أمنية من جماعات معادية للولايات المتحدة أو لتصعيد النزاعات المحلية والإقليمية وقد تخلق القاعدة نفسها رغبة لدى مجموعات من هذا البلد كالعراق وسوريا واليمن مثلاً لمحاولة المس بها وضربها.

التأثير الاقتصادي: على الرغم من أن استضافة قاعدة عسكرية قد توفر بعض الفرص الاقتصادية للبلد المضيف، إلا أنها قد تحمل أيضًا بعض العبء الاقتصادي. قد يتطلب الحفاظ على البنية التحتية المطلوبة وتوفير الخدمات للقوات العسكرية تكاليف إضافية على الميزانية الحكومية (كما يحدث في دول الخليج قاطبة).

التأثير البيئي: يمكن أن تؤثر القواعد العسكرية على البيئة المحيطة بها. قد تتسبب الأنشطة العسكرية في التلوث البيئي، مثل تسرب المواد الكيميائية أو التلوث الضوضائي في القواعد الجوية، مما يؤثر على راحة السكان والحياة البرية والنظام البيئي المحلي.

الاحتجاجات والاضطرابات المحتملة: قد يؤدي وجود قاعدة عسكرية أمريكية إلى زيادة التوترات والاحتجاجات في البلد المضيف. وقد ينظم النشطاء والمجموعات المناهضة للقاعدة احتجاجات واعتصامات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والاضطرابات في المنطقة.

من المهم أن نلاحظ أن هذه السلبيات تعتمد على الظروف المحلية والخاصة (الآتية من خارج البلد) وعلى العلاقة بين البلد المضيف والقوات العسكرية الأمريكية.

قد توجد أيضًا فوائد ومزايا للاستضافة العسكرية، مثل الدعم الأمني والتعاون العسكري والتنمية الاقتصادية، وقد تشكل القواعد مرتكزاً للعقوبات الاقتصادية في الدول الممانعة، إضافة الى عدد من الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول التابعة من استضافة القواعد العسكرية الأمريكية.

إحدى هذه الفوائد هي أن القواعد يمكن أن توفر فرص عمل وفرص اقتصادية للسكان المحليين، بالإضافة إلى زيادة الأعمال التجارية للشركات المحلية التي يتم التعاقد معها لتنفيذ مشاريع تطوير وتوسيع لهذه القواعد مثل الاردن ومصر والسعودية.

منظومات حماية القواعد العسكرية الامريكية

توجد أنظمة متعددة للحماية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية للقواعد العسكرية الأمريكية في غرب آسيا. يمكن أن تشمل بعض هذه الأنظمة ما يلي:

1. منظومة الحماية السياسية:

رغم أن الوسائل العسكرية ضرورية للدفاع عن القواعد، فإن الاستراتيجيات السياسية لها نفس القدر من الأهمية في خلق بيئة حيث يمكن لهذه القواعد أن تعمل بشكل آمن وفعال.

تلعب الوسائل السياسية دوراً حاسماً في تشكيل البيئة الأمنية وضمان استمرار تشغيل القاعدة. وفيما يلي الوسائل والاستراتيجيات السياسية التي تستخدم في الدفاع عن القواعد الأمريكية:

أ- **الاتفاقيات الدبلوماسية: التي** يوقعها البلد المضيف والولايات المتحدة فضلاً عن الاتفاقيات الفنية والبروتوكولات المعتمدة والموقعة لتنظيم وتأمين وجود القاعدة العسكرية.

ب- **الدبلوماسية العامة:** يمكن أن يساعد الانخراط في جهود الدبلوماسية العامة، مثل التبادلات الثقافية أو البرامج التعليمية، في تشكيل تصورات إيجابية عن الوجود العسكري الأجنبي.

ج- **التعاون الثنائي:** العلاقات الثنائية القوية بين البلد المضيف والولايات المتحدة، والتي تشمل التعاون السياسي والاقتصادي والأمني.

د- **المشاركة مع المجتمعات المحلية:** بناء علاقات إيجابية مع المجتمعات المحلية يمكن أن يساعد في تقليل التوترات والتهديدات المحتملة.

هـ- **حل النزاعات:** يمكن أن يؤدي الانخراط في جهود حل النزاعات المحلية إلى تقليل التهديد الذي تتعرض له القاعدة.

و- **المشاورات المنتظمة:** إن الحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة مع البيئة الشعبية في الدولة المضيفة يضمن معالجة التهديدات والتحديات.

2. منظومة الحماية الاقتصادية:

تلعب الوسائل الاقتصادية دوراً محورياً في تحفيز التعاون، وتعزيز حسن النية، وضمان استمرارية القاعدة على المدى الطويل. إن دمج هذه الوسائل الاقتصادية في الاستراتيجية الأوسع للقواعد العسكرية يمكن أن يساعد في ضمان أن يكون هذا الوجود مفيدًا للطرفين ومستدامًا على المدى الطويل. حيث تعمل الجهة المعنية في هذا المجال على تحقيق التوازن في الصورة حيث لا تظهر الفوائد الاقتصادية المقدمة كمحاولات "لشراء" تعاون الدولة المضيفة، بل كجهود حقيقية لتعزيز علاقة إيجابية وتعاونية. ومن الأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة لحماية نفسها وقواعدها وإيجاد المقبولية لها في صفوف السكان المحليين الوسائل التالية:

أ- **الشراكة أو التبعية الاقتصادية:** وتتميز البلدان المضيفة أنها تتمتع إما بشراكة اقتصادية كأن تكون شريكة لواشنطن في تجارة النفط مثلاً كدول الخليج أو بتبعية حمائية حيث يكون الاقتصاد مرتبطاً بشكل حيوي بالدعم المالي الامريكي الكامل أو الجزئي مثل مصر والكيان المؤقت والمغرب والاردن وفي حالات العدوان كسوريا والعراق واليمن.

ب- **الاستثمار المباشر:** الولايات المتحدة تقدم دعمًا اقتصاديًا للبلد المضيف من خلال الاستثمار المباشر وتعزيز التجارة بين البلدين. كما تكثف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المحلية، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق، الذي يفيد المجتمع المحلي ويعزز حسن النية تجاه الوجود العسكري الأمريكي ويسيطر على رأي النخب عبر شرائها وتوظيفها.

ج- **التوظيف المحلي:** يمكن أن يوفر توظيف العمال المحليين لوظائف في القاعدة دفعة اقتصادية للمجتمع المضيف. يمكن أن يتراوح هذا من وظائف البناء أثناء إنشاء القاعدة إلى الأدوار المستمرة في الصيانة والإدارة والدعم والخدمات.

د- **الاتفاقيات التجارية:** إن إنشاء أو تعزيز الاتفاقيات التجارية مع البيئة الحاضنة كالعمل كوسيط لبيع النفط المسروق يعزز العلاقات الاقتصادية ويوفر المنافع المتبادلة.

هـ- **المساعدات الاقتصادية:** تقديم المساعدة المالية المباشرة أو المنح للمجتمع المحلي المضيف يساعد في مواجهة التحديات الاقتصادية وإظهار الالتزام برفاهية البلاد.

و- **الفرص التجارية:** تبعًا للمصالح الأميركية، فإن تشجيع الشركات الامريكية على الاستثمار في المجتمع المضيف يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ز- **المشتريات المحلية:** شراء السلع والخدمات محليًا لعمليات القاعدة يمكن أن يضخ الأموال في الاقتصاد المحلي، كما أن سرقة الموارد تؤدي الى تخريب الاقتصاد المحلي.

ح- **التدريب والتعليم لإكساب مهارات مهنية:** يمكن أن يساعد تقديم برامج التدريب أو المنح الدراسية للسكان المحليين في بناء القدرات وتنمية المهارات، مما يؤدي إلى فوائد اقتصادية طويلة المدى للدولة المضيفة، وتتضمن هذه المشاريع عمليات استقطاب وتجنيد لصالح الامريكي.

3. منظومة الحماية الأمنية والعمليات السرية:

تشير الحماية الأمنية والعمليات السرية إلى الأنشطة التي تنفذ سرًا لحماية الفرد ووقاية الجسم الامريكي كما تتخذ هذه الانشطة في الانتخابات وتستخدم أيضاً للتأثير على الأوضاع في البلد المضيف دون الكشف عن يد الراعي الأمريكي. ويمكن استخدام نشاط الحماية الامنية والتحقيق مع الافراد ضمن عمليات جمع المعلومات الاستخبارية فائقة الحساسية، أو في التأثير على النتائج السياسية، أو تحقيق أهداف محددة دون اللجوء إلى عمل عسكري علني. عند النظر في سياق القواعد العسكرية، يمكن الاستفادة من العمليات السرية بطرق مختلفة:

أ- **جمع المعلومات الاستخبارية:** التحقيق مع المعتقلين وتكليف العملاء السريين لتحقيق أغراض جمع معلومات حول التهديدات المحتملة للقواعد العسكرية، أو الديناميكيات السياسية المحلية، أو نوايا القوى الأجنبية الأخرى في المنطقة.

ب- **مكافحة التجسس:** استخدام العمليات السرية لكشف وتحييد أنشطة التجسس ضد القواعد.

ج- **عمليات التأثير:** غالباً ما حاول الامريكيون بما يمتلكون من جهاز دعائي التأثير على شرائح واسعة من الرأي العام وهذا كان أحد أهداف العمليات السرية الأمريكية لتشكيل الرأي العام المضيف، أو تعزيز النظرة الإيجابية للوجود العسكري الأمريكي أو مواجهة الدعاية ضده.

د- **تجنيد الأصول:** يمكن للعملاء السريين تجنيد أفراد محليين كأصول لتوفير المعلومات، أو التأثير على عملية صنع القرار المحلية، أو المساعدة في الأنشطة السرية الأخرى.

هـ- **التخريب:** في الحالات القصوى، قد تستهدف العمليات السرية البنية التحتية أو قدرات الخصوم التي تشكل تهديدًا للقواعد.

و- **المراقبة:** يمكن للفرق السرية مراقبة أفراد أو مجموعات أو مواقع محددة تعتبر حاسمة لأمن القواعد.

ز- **العمل المباشر:** تكليف الوحدات السرية بمهام محددة، مثل إنقاذ الرهائن، أو تحييد الأهداف ذات القيمة العالية، أو استعادة المواد الحساسة.

ح- **العمليات السيبرانية:** يمكن للأنشطة السيبرانية السرية جمع المعلومات الاستخبارية أو تعطيل شبكات الخصم أو حماية الأصول الرقمية للقاعدة.

ط- **الاتصال بالمجموعات المحلية:** قد يقيم العملاء السريون علاقات مع مجموعات أو فصائل محلية لجمع المعلومات الاستخبارية، أو التأثير على الأحداث، أو ضمان أمن القواعد.

ي- **التدريب والتجهيز:** يمكن للفرق السرية تدريب وتجهيز الحلفاء أو الوكلاء المحليين لتحقيق أهداف محددة تتماشى مع مصالح القواعد.

ومن المهم هنا فهم المخاطر والآثار المرتبطة بالحماية الامنية والعمليات السرية:

- **الاحتمالية العالية لخلق رد فعل عكسي**: إذا تم الكشف عن عملية سرية، فقد يؤدي ذلك إلى تداعيات دبلوماسية وسياسية وأمنية كبيرة.

- **المخاوف القانونية والأخلاقية:** قد تتضمن الإجراءات السرية أنشطة مشكوك فيها من الناحية القانونية أو الأخلاقية، مما يؤدي إلى عواقب محتملة على المشاركين والجهات الراعية.

- **العواقب غير المقصودة:** قد تؤدي العمليات السرية في بعض الأحيان إلى نتائج لم تكن متوقعة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع أو خلق تحديات جديدة. ونظراً لهذه التعقيدات، فإن أي قرار باستخدام العمليات السرية يتم مع فهم واضح للأهداف والمخاطر والعواقب المحتملة.

4. منظومة الحماية العسكرية:

على المستوى الدفاعي العسكري تتولى شبكة ضخمة من المنظومات الدفاع عن كل قاعدة على حدة وقد أظهرت الأحداث أن الامريكيون يعتمدون اسلوب دفاع النقطة عن قواعدهم وتتولى كل قاعدة تنظيم خطة الدفاع عن نفسها ولا يستفاد من القواعد أو المراكز والمطارات الاخرى داخل وخارج أي بلد يقيمون فيه قواعد إلا لأجل تنفيذ مناورات النار بالأسلحة المنحنية والمسيرات وأسلحة القوات الجوية.

تنظم القواعد الامريكية عملية مسح يومية بواسطة الطائرات المسيرة لمطابقة المشهد العملياتي في الميدان بشكل دوري وتستعين بطائرات سطع الكتروني على مدار الساعة لتحقيق وضعية فورية للميدان والتهديدات والعدو.

كما أن التوزيع الملائم على المستوى التكتيكي لطائرات الهليكوبتر المقاتلة كالـ APACHE AH-64 والتي تعتبر أفتك من الطائرات الحربية بأنواعها على المستوى العملياتي والتكتيكي في الميدان مما يسهل كشف واستهداف القوات المتعرضة للقواعد الامريكية من مسافات بعيدة والتعامل معها.

كل ذلك مدعوم بطاقة نارية كبيرة من المدافع المنحنية (الهاون) ومدافع الميدان ومؤخراً الصواريخ (الهيماريس).

هذه الاجراءات الدفاعية الثلاث:

- زرع محيط القواعد بميليشيات حليفة تؤمن الانذار المبكر.
- نشر الطائرات المروحية المقاتلة والفتاكة بشكل مناسب.
- استخدام طاقة نارية أرضية كبيرة تعتمد على المدافع المنحنية ومدافع الميدان وصواريخ أرض أرض.

جعلت من القواعد حصينة لا يمكن مسها إلا من الجو بواسطة المسيرات أو وسائط جوية مشابهة أو بالبر بواسطة صواريخ (أرض – أرض).

الدفاع الذاتي عن القواعد:

أما على المستوى الدفاعي الذاتي العام للقواعد (نفسها) فيتميز نظام الدفاع عن القواعد بطيف من المنظومات ذات الطابع الدفاعي فيشمل مجموعة واسعة من القدرات المصممة لردع التهديدات المختلفة وكشفها والرد عليها، بناءً على بيئة التهديد ومهمة القاعدة والموارد المتاحة لها. لذلك، فإن بعض المكونات العامة لنظام دفاع كامل النطاق للقواعد العسكرية في الخارج تشمل:

1. الأمن المادي:

- الأسوار والحواجز والجدران المضادة للانفجار.
- أبراج الحراسة ونقاط التفتيش.

- تدابير التحكم في الدخول إلى القاعدة، بما في ذلك القياسات الحيوية البيومترية وأنظمة بطاقة الهوية والتعرف الرقمي المختلفة.

2. المراقبة واستطلاع المحيط:

- الكاميرات وأجهزة استشعار الحركة (نهاري – ليلي).
- المركبات الجوية بدون طيار (UAVs).
- الرادارات الأرضية وأجهزة الاستشعار الأخرى.

3. الدفاع الجوي:

- أنظمة صواريخ أرض جو (ستينغر 1-2 + هيمارس – AIM120 للاستعمال من البر إلى الجو).
- منظومات الدفاع الجوي الذاتي الذكي والمدفعية المضادة للطائرات والقذائف والصواريخ الارضية.
- أنظمة الحرب الإلكترونية للتشويش والخداع وكشف الأهداف.

4. الدفاع الأرضي:

- وحدات المشاة والمدرعات.
- ألغام أرضية وغيرها من الأسلحة التي تحمي المنطقة من الكارثة.
- الخنادق والمخابئ والتحصينات الأخرى.

5. الأمن السيبراني:

- أنظمة كشف ومنع التسلل إلى الشبكات.

6. الحرب الإلكترونية:

- أنظمة التشويش على استخبارات العدو الالكترونية.
- جمع المعلومات الاستخبارية الإلكترونية.
- أنظمة التشويش على اتصالات العدو

8. أنظمة الاتصالات:

- طرق اتصال آمنة ومشفرة.

9. التدريب والتدريبات:

- تدريبات منتظمة للتأكد من الاستعداد.
- تدريبات تحاكي سيناريوهات التهديد المختلفة.

10. الاتصال مع السلطات المحلية:

- لتنسيق المداهمات وتحييد التهديدات الداهمة.

11. الاستجابة للطوارئ والخدمات الطبية:

- قوات الرد السريع.
- المرافق الطبية وخطط الإخلاء.

12. الخدمات اللوجستية والاستدامة:

- ضمان إمدادات ثابتة من الغذاء والماء والوقود والذخيرة.
- مرافق الصيانة للمركبات والطائرات وغيرها من المعدات.

منظومة الحماية الهجينة:

نظراً للطبيعة العسكرية / السياسية لقيادة المنطقة الوسطى فقد جرى العرف أن يكون جنرالات الصف الأول في قيادة المنطقة الوسطى أصحاب حظوة ونفوذ في البلدان التي تقع ضمن مسؤولية المنطقة الوسطى وثمة توأمة أو تعاون كفريق بين الطاقم الديبلوماسي الامريكي في البلدان التي تقع تحت مسؤولية المنطقة الوسطى وبين ضباط هذه القيادة الكبار ويؤمن النفوذ الامريكي في معظم بلدان غرب آسيا تقريباً أنماطاً مركبة من عناصر الحماية للقواعد وللوجود الامريكي ككل يمكن حصرها بالتالي:

1- التسهيلات التي تقدم للأمريكيين في سجون عديدة في مصر والمغرب والاردن والسعودية والبحرين والكويت والعراق وحتى لبنان وهذه التسهيلات مكنت الامريكيين من تجنيد أفراد خطرين وبناء شبكة من المجموعات التكفيرية مرتبطة مباشرة بالمشغل الامريكي كما حصل في سجن بوكا العراقي وسجن وادي النطرون المصري وسجون الهول والشدادي في سوريا فضلاً عن السجون الحربية الاردنية ويوازي ذلك عمليات التجنيد المنظمة لكبار المجرمين المتورطين في تجارة المخدرات والمافيات المنتشرة بكثافة في المنطقة لتأسيس منظمات محترفة تمتهن الاجرام المنظم وتنفذ للأمريكي عمليات أمنية واستخبارية معقدة يمكنه الاستفادة منها في حماية وجوده وقواعده . وهناك مجموعات تصل إلى حدود الـ 250 فرداً من داعش تستخدمهم حامية قاعدة التنف لحمايتها من خلال الاعمال التعرضية التي تنفذها في البادية السورية في محيط المنطقة العازلة في التنف.
2- شبكات حماية متعددة اخترقت المجال السياسي والاقتصادي والامني في البلدان التي ينتشر بها الامريكيون واحتلت مواقع مهمة في أركان الدولة العميقة لهذه الدول بحيث أنها باتت تتحكم في المفاصل السياسية والامنية والاقتصادية في تلك البلاد لمصلحة حماية النفوذ الامريكي واعضاء هذه الشبكات هم عبارة عن خليط من:
   أ- المجندين من قبل الاجهزة الامريكية.
   ب- المتعلمين في الجامعات الامريكية والذين تأثروا بالطريقة الامريكية في الحياة فباتوا جيشاً من الأتباع المخلصين للأمريكيين.
   ج- الشخصيات التي يتم شراء ولاءها بالمال والمناصب.

د- رجال المال وأصحاب المصارف والشخصيات التي تم التحفظ على معظم أموالها المودعة خارج البلاد وقام الامريكيون بتخييرهم بين العمل لمصلحتهم أو حرمانهم من رؤوس أموالهم.

هـ- لجان الاغتراب والمغتربين المتمولين أو أصحاب النفوذ على القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدهم المنشأ.

و- ضباط القوات المسلحة والأجهزة الامنية الذين يدرسون في دورات اختصاص عالية في الولايات المتحدة ويجري تجنيدهم أو استمالتهم أو شراء ذممهم في امريكا.

ز- رجال الاعلام والدعاية المؤثرين على جمهور كبير في بلدانهم وغالباً ما يكون التمويل والاستمالة طريق الامريكيين إليهم وقد أضيف إليهم مؤخراً جيش من الناشطين على وسائل التواصل ومديري مجموعات الـ NGO الذين يعتبرون الجيش المدني الأقدر والأكثر تأثيراً بيد الامريكيين والذين يسيطرون خلالهم على أمزجة الجمهور الذي يتفاعلون معه ومن خلال الدعاية والبرامج الخاصة المعدة للجمهور يتم استمالته وتغيير هويته الايديولوجية.

3- المؤسسات العامة المدنية والعسكرية التي يجري زرعها بمؤيدين للأمريكيين وللسياسات الامنية والعسكرية الامريكية والذين يتولون تسهيل وحماية الامريكيين من أي أذى قد يلحق بهم.

تقييم نظام الحماية الامريكي للقواعد في غرب آسيا:

لقد وضع الامريكيون برنامجاً متكاملاً لحماية قواعدهم بدءاً من المجال العسكري والامني مروراً بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي والثقافي. بمسح دقيق وشامل للأدوات التي يستخدمها الامريكيون لحماية قواعدهم بظهر لدينا أن الوكيل هو العنصر الأبرز والأداة الأنجع التي يعتمد عليها الامريكي في حماية وجوده في المنطقة فنظام الحماية العسكري والامني الذي يمارسه الامريكيون بأنفسهم رغم أنه نظام متطور ومتكامل إلا أنه يمكن اختراقه بأساليب متعددة منها الفني ومنها الهجومي ومنها وجود نقائص يمكن تعطيلها وتوجيه ضربات قاسية لهذا النظام.